

أكد من المنتدى الاقتصادي العالمي أهميته للمبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة الروضان: قرار لمنح تراخيص "الأعمال المنزلية" الأسبوع المقبل

مهدي: موضوعات المنتدى
تنسجم مع خطة التنمية

الأردن - كونا، قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي أمس إن محور وموضوعات (المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2017) تنسجم مع خطة التنمية وبرنامجه عمل الحكومة الكويتية. جاء ذلك في تصريح أدلى به مهدي خلال مشاركته في أعمال المنتدى الذي تستضيفه منطقة البحر الميت بالأردن بهدف تشكيل مستقبل المنطقة ومواجهة التحديات أمام الأجيال بحضور ومشاهدة نخبة سويسرية واقتصادية يتقدمهم رؤساء دول وقيادات حكومية وممثلو كبرى الشركات العالمية.

وأشار إلى تركيز المنتدى على مواضيع الشباب التي جاءت في مجملها متماشية مع برنامج الحكومة الكويتية "المتطور" في خطة التنمية وضمن توجهات الدولة الاستراتيجية باعتبار أن أغلب المجتمع الكويتي هم من فئة الشباب في الوقت الذي تعد فيه تنمية رأس المال البشري من ركائز الخطة.

وعلى مستوى رئاسة الأعمال ذكر أن "الكويت قطعت شوطاً كبيراً في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ يعد الاقتصاد المتنوع المستدام إحدى ركائز الخطة بالإضافة إلى تخصيص الخطة برامج تحفيزية تخص الرياضة الشبابية".

ولفت مهدي إلى تطرق المنتدى إلى إيجاد البيئة الفاعلة (ايكو سيستم) من أجل الربط بين مكونات الاقتصاد المستدام وتحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتجارة بالإضافة إلى تطوير القدرات البشرية عبر برامج الابتكار والإبداع وهو ما تقوم الكويت بتفكيده حالياً.

وذكر أن الكثير من المشاريع الشبابية والمبادرات سيزيد بوضوح على أرض الواقع مع نهاية الخطة الخمسية الثانية (2015-2020) وذلك عبر دعم وتمويل (الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة) الذي يعد أكبر صندوق في العالم لدعم المبادرين برأس مال يقدر بنحو (سبعة مليارات دولار أميركي).

الثالث الغنمي المنتدى. وذكر أن "الكويت تعمل على زيادة ناتجها الإجمالي المحلي غير النظفي في الأعوام الخمسة المقبلة بمعدل سنوي يبلغ أربعة في المئة وذلك من خلال تمويل الكويت إلى (مركز التجارة البيئية) عن طريق أربعة محاور أساسية".

وأوضح أن المحور الأول يتناول تحسين بيئة الأعمال عبر تسهيل عملية الدخول إلى السوق من خلال سرعة تأسيس الشركات والمصنوع على التراخيص إضافة إلى إصدار قرار الترخيص للعمل من المنزل الذي انتهت وزارة التجارة من أعداده وفي طور وضع اللوائح الأخيرة عليه.

وذكر أن المحور الثاني يتعلق بإيجاد فرص جديدة في الاقتصاد من خلال جلب الخبرات واستقطاب الشركات العالمية وتعديل القوانين والإجراءات بما يسهل عملية منح التراخيص الجديدة إضافة إلى تعديل القواعد الحاكمة للأسواق بما يشجع المنافسة والفرص للمشاريع الجديدة. أما المحور الثالث فذكر الروضان أنه يتمثل بتوفير سبل النجاح للعمل وبتهيئة البيئة لنموه من خلال تسهيل المعاملات الخاصة بالنشاط الاقتصادي وتوفير المعلومة بشكل ميسر بالإضافة إلى الدعم المادي للمشاريع وعناية الابتكارات وتحويلها إلى مشاريع ناجحة وتسهيل الاستيراد والتصدير.

وذكر في هذا المجال أهمية تسريع وتيرة تطوير البنية التحتية للتجارة البيئية كالأراضي التجارية والصناعية والعرفية والطرق وخطوط المواصلات والمطارات والموانئ إلى جانب توطيد الصناعات والمنتجات الكويتية لدى المواقع العالمية للتجارة الإلكترونية. ولفتح إلى المحور الرابع الذي يتمثل بتطوير منظومة تشريعات ومنها القوانين التجارية وعلى رأسها قوانين الشركات والوكالات التجارية والتأمين وقوانين جهاز حماية المنافسة وصندوق تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ومشاريع قوانين الاعسار وغيرها من المشاريع التي تقود إلى تنمية حقيقية في بيئة الأعمال.



خالد الروضان

يشمل 18 نوعاً ونشاطاً منزلياً ويهدف لوضع ضوابط فنية وشروط محددة

الكويت وضعت خريطة طريق لرفع مؤشر بيئة الأعمال خلال الـ 5 سنوات المقبلة

الصغيرة والمتوسطة الناهضة ضمن أعمال المنتدى الفطوات "الجادة" التي تقوم بها الكويت لريادة الأعمال ودعم المبادرين والذي يعد هذا القرار أمدها.

وكانت أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2017 بدأت يوم الجمعة الماضي وانطلقت جلساتها الرئيسية السبت تحت شعار (تمكين الأجيال نحو المستقبل) بمشاركة عدد من رؤساء الدول وأكثر من 1100 شخصية من قادة الأعمال والسياسيين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والشبابية من أكثر من 50 دولة.

وركزت أعمال المنتدى وجلساته على محور رئيسية عدة أهمها تحفيز الريادة والإبداع عبر التقنية الحديثة وبناء اقتصادات تضمن مشاركة الجميع والجهود الإغاثية والدبلوماسية الضرورية لمواجهة تحديات المنطقة وكيفية تسخير التكنولوجيا لتوليد فرص عمل جديدة وتشجيع زيادة الأعمال وتحفيز النمو للشامل.

بيئة الأعمال

من جهته قال الروضان "إن الكويت وضعت خريطة طريق للوصول إلى ارتفاع مدركات مؤشر بيئة الأعمال في الأعمال الخمسة المقبلة وتحقيق زيادة في وظائف القطاع الخاص".

جاء ذلك خلال مشاركة الروضان في الحلقة النقاشية التي أقيمت بعنوان (تيسير التجارة والاستثمار في المنطقة) ضمن أعمال اليوم

الأردن - كونا، قال وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان أمس أن قراراً وزارياً سيصدر الأسبوع المقبل بشأن تنظيم منح تراخيص (الأعمال المنزلية) أو ما يعرف باسم (هوم بزنس). وكلام الروضان جاء في تصريح له عقب مشاركته في أعمال المنتدى الاقتصادي حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2017 الذي استضافته منطقة البحر الميت لثلاثة أيام بمشاركة دولية واسعة.

وقال إن هذا القرار يضم أكثر من 18 نوع نشاط وعمالاً منزلياً يمكن ترخيصها لافتاً إلى أن هذه الخطوة تأتي ضمن الإجراءات المكتة التي تقوم بها الوزارة لتحسين بيئة الأعمال في الكويت وتشجيع المواطنين للعمل الحر ضمن إطار قانوني ومنظم.

وأضاف أن القرار مهم جداً للمبادرين في بداية مشروعاتهم الصغيرة قبل مرحلة الكيان المؤسسي وتكبد التكاليف لتلمس مدى نجاح المشروع المنزلي ومدى قدرة المبادر على النجاح فيه.

وأوضح أن تراخيص (الأعمال المنزلية) سيتم منح المبادرين غطاء قانونياً وسيجاء كما هو الحال لدى كثير من الدول المتقدمة التي تعتمد اقتصاداتها على المشروعات الصغيرة مشيراً إلى شمول القرار أنشطة وأعمالاً منزلية محددة منها الأنشطة الخدمية والإعلامية والتجارية والحرفية وأنشطة تقنية المعلومات وغيرها.

وبيّن أن القرار يهدف إلى وضع تجارة (الأعمال المنزلية) تحت المراقبة والمتابعة من الجهات المعنية لافتاً إلى أن تراخيص الأعمال المنزلية سيتم وفق ضوابط فنية وشروط محددة.

ومن جملة تلك الضوابط والشروط ذكر ما ينبغي أن يلتزم صاحب الترخيص به من إجراءات تتعلق بالأمن والسلامة والصحة العامة وموافق الجيران وعمليات التعزير إضافة إلى الإقرار والتعهد بالسماح بإجراء زيارات ميدانية استكشافية من قبل الوزارة لموقع النشاط المنزلي.

وأضاف أنه استعرض أمام بعض ورش العمل المتعلقة بالمشروعات

وافقت على توزيع 10٪ نقداً

عمومية "الصناعات الوطنية" تقرر زيادة رأس المال إلى 36 مليون دينار

كتب - عبدالله عثمان:

وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة الصناعات الوطنية على توزيع أرباح نقدية بنسبة 10٪ (10 طلوب للسهم) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، حيث سيتم توزيع الأرباح بتاريخ 11 يونيو 2017، بالإضافة إلى زيادة رأس مال الشركة بعدد 7 مليون سهم ممتدة توزع على الموظفين على مدى خمس سنوات اعتباراً من عام 2017 وحتى 2021، ووافقت أيضاً على أداء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء دعمهم المالية. ووافقت الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأس مال الشركة بمقدار أسهم المنحة ليصبح 36 مليون دينار، بدلاً من 35,32 مليون دينار.



جانب من عمومية "الصناعات الوطنية"

وأكد الصبيح أن هناك 15 مشروع جاري تنفيذها وتضمن استكمال محطات خط جازم موقعية لمشروع منطقة الزور، وشراء خط متكامل لإنتاج البلاط العادي والمجاول والبلاط الكسبية، بالإضافة إلى تركيب نظام قس الطوبوق المتداخل لزيادة الطاقة الإنتاجية، وتزويد مشروع مدينة المطاط بأنابيب البنية التحتية وهو مشروع مستمر لمدة 3 سنوات، وشراء خط إنتاج جديد لإنتاج أنابيب الصرف الصحي والمباري بهدف تلبية احتياجات المشاريع الجديدة.

وقال إن الشركة تنفذ إنشاء خط جديد لإنتاج أغطية الكيل من مادة البولي إيثيلين، ورفع الطاقة الكهربائية لمصنع الصلبة وتطوير شامل لمكبسي إنتاج فيلدينج في مصنع البلاط ومجر الشك بالصليبية وتحديث أسطول الخط الجازم وافتتاح منفذ بيع جديد في منطقة الشويخ وغيرها.

الجزيري بنسبة 12٪ وتراجم مبيعات المازل والعتبات بنسبة 40٪ والبلاط المتداخل بنسبة 2٪، ومجر الشك بنسبة 11٪ وأنابيب البولي إيثيلين بنسبة 43٪. ودعا الصبيح الحكومة إلى معالجة المنتج الوطني خصوصاً في مجال مواد البناء من عمليات الإغراق التي يعاني منها، معرباً عن أمله أن تخرج الحكومة مشاريع جديدة خلال الفترة المقبلة.

وذكر الصبيح أن الشركة نجحت في 2016 في تحقيق أرباح تشغيلية بلغت 9 ملايين دينار، بانخفاض قدره 31,8٪ عن العام الماضي، كما تم أخذ مخصصات مالية قدرها 4,8 ملايين دينار، ما أدى إلى تحقيق صافي أرباح بقيمة 773 ألف دينار، بانخفاض قدره 90٪ عن العام الماضي، كما انخفضت حقوق المساهمين بنسبة 5٪ لتصبح 81,4 مليون دينار.

وأكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية د. عادل الصبيح أن مبيعات الشركة تراجعت بنسبة 14,2٪ نتيجة الركود والتباطؤ نتيجة لفة المشاريع الحكومية المطروحة لافتاً إلى أن انخفاض إيرادات المبيعات والخدمات خلال العام 2016 ناشى بالدرجة الأولى عن انخفاض مبيعات الشركات التابعة ومنها الشركة السعودية للطوب المازل والتي شهدت تراجعاً بنسبة 24٪ وشركة الصناعات الوطنية للسراميك بنسبة 12٪.

وأشار الصبيح في تصريحات في الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة والتي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 87,3٪ الصبيح إلى ارتفاع إيرادات الخدمات بنسبة 10٪، كما ارتفعت المبيعات المحلية لمادة البلاستيك بنسبة 33٪، وأنابيب الخرسانة بنسبة 140٪ والأصباغ بنسبة 78٪، مقابل انخفاض في مبيعات الطوبوق

استحقاق المبالغ المدخرة مع الأرباح لعدد من العملاء

المسلم: إقبال واسع على منتجات "بيتك" طويلة الأجل

وأضافت أن "بيتك" يوفر باقة متميزة من الخطط الاستثمارية المبتكرة لعملائه تقدم حلولاً تقدم أربعة أساسية حياة الفرد والمجتمع وهي التعليم من خلال خطة "جامع الاستثمارية، والزواج من خلال خطة "رؤاء"، ومشاريع الشباب خلال خطة "الإنجاز"، والحياة بعد التقاعد من خلال خطة "قمار" وأوضحت المسلم أن الخطط الاستثمارية تتمتع بحد استثمارية عالية، ويتم فيها استهداف مبلغ يرغب العميل الحصول عليه مستقبلاً يتراوح بين 4 آلاف إلى 120 ألف دينار ومن خلال خطة منظمة يقوم بانحاز هذا المبلغ على دف شهري خلال فترة محددة مسبقاً تتراوح بين 2 - 39 حسب شروط كل خطة، وفي الوقت ذاته يتم استثمار الممتلكات والمصاحف بأرباح استثمارية سنوية.



نهال المسلم

ولفتت إلى أن جميع الخطط الاستثمارية تتميز بتغطية تكافؤ مع خيارات متعددة منها التغطية التفاضلية الشاملة أو التغطية التفاضلية للثابت ويمكن للعميل المسحب من حساب الخطة الاستثمارية ابتداءً من السنة الثانية فترة الاستثمار للخط، كما تتميز بالمرونة التامة في تعديل المبلغ المراد استحقاقه والخصم الشهرية في أي وقت، ويمكن للعميل إيداع دفعات مالية محددة بالرات إلى المبالغ الشهرية المستقطعة دون التأثير على الجدول الزمني لخطة الاستثمار المبلغ المستهدف.

■ حققت الخطط الاستثمارية طويلة الأجل "جامعي/رؤاء/إنجاز/ ثمار" لدى بيت التمويل الكويتي "بيتك" نجاحاً لافتاً، حيث تم استحقاق المبالغ المراد ادخالها بالإضافة إلى الأرباح المتراكمة خلال سنوات الاستثمار لدى عدد من العملاء الذين أعربوا عن تقديرهم لمنتجات "بيتك" الاستثمارية التي تناسب جميع الفئات العمرية، وتساعد على التخطيط الادخاري والاستثماري وفق تصور مخطط بدقة ومناسب للاحتياجات.

وفاقت المدير التنفيذي للمنتجات المصرفية والاستثمارية في "بيتك"، نهال المسلم أن عدداً من العملاء والعميلات استكملوا الخطط الاستثمارية "جامعي" حسب الفترة المحددة مسبقاً واستحقوا المبالغ المراد ادخالها بالإضافة إلى أرباح تنافسية. وأشارت في تصريح أمس إلى أن "بيتك" تتميز بأنه البنك الوحيد في الكويت الذي يقدم منتجات الخطط الاستثمارية طويلة الأجل، وأن الإقبال على منتجات "بيتك" الاستثمارية يعكس مدى جدوى هذه المنتجات وملاءمتها لاحتياجات العملاء الادخارية والاستثمارية، فيما يؤكد خبرة البنك وتميزه في طرح منتجات مبتكرة تحافظ على ريادةه المحلية والعالمية وتناسب رغبات كافة الفئات وتساعد على التخطيط مستقبلاً ومستقبل أولادهم بشكل أفضل، الأمر الذي يحفزهم للمضي قدماً في نهج تطوير المنتجات والخدمات وفقاً لأعلى المعايير العالمية في الجودة والخصائص والمزايا.

1,87 مليون دينار كفايلة

من "الأشغال" لـ "المعامل" لاستكمال مشروع

■ قالت الشركة الكويتية لإنشاء المعامل، إن وزارة الأشغال العامة أودعت كفايلة نهائية بقيمة 1,87 مليون دينار تعادل 10٪ من قيمة أحد المشروعات.

وأوضحت الشركة في بيان للورصة، أمس، أن المشروع يتعلق باستكمال أعمال إنجاز وصيانة جسر وخدمات أخرى على شارع الخليج العربي عند دوار البدع بمبلغ إجمالي 18,7 مليون دينار، لمدة 600 يوم.

وأضافت "المعامل" في البيان، أنه سيتم تزويد إدارة الوثائق والعمود بصورة من الكفايلة، وأن هذه الإجراءات تمهيدية.

كانت الشركة وقعت مطلع فبراير الماضي، عقداً مع وزارة الأشغال بقيمة 64,9 مليون دينار، لإتمام مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور ومجاري أمطار صحية للطريق الواصل بين ميناء الزور والويرة.

وتراجم أرباح الشركة في الربع الأول من العام الجاري 22٪، لتصل إلى 294,68 ألف دينار مقابل أرباح بقيمة 377,96 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

المطيري: ضرورة

استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي العربي

■ القاهرة - كونا، أكد مسؤول في وزارة المالية أمس أهمية استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي العربي.

وقال مراقب الشؤون العربية في وزارة المالية زويد المطيري لـ(كونا) على هامس الدورة الـ (32) للجنة الاتحاد الجمركي العربي أن الاجتماع ناقش موضوعات أبرزها الاطار التشريعي للاتحاد الجمركي العربي والشروط المرصية لدراساته. وأضاف المطيري أنه جرى بحث مستجدات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جانب الاطلاع على تقرير اللجان الفنية المنبثقة عن الاتحاد الجمركي والموافقة علىه وأضاف أن الاجتماع ناقش أيضاً قرارات القمة العربية المتعلقة بالاتحاد الجمركي وأقرها قرار (قمة عمان) الذي نص على تكليف جامعة الدول العربية بالبدء في إعداد مشروع بروتوكول خاص بالاتحاد الجمركي العربي لتطبيقه على مسة القانون الجمركي العربي وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دور المقبلة لاعتماده.